

مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠١

يمثل تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية مسحاً سنوياً ظلت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تضطلع به على مدى سبعة عشر عاماً لتقويم جوانب التقدم أو التراجع في المناخ الاستثماري في الدول العربية، وذلك من خلال رصد مؤشرات أداء الاقتصادات العربية وقدرتها على تعبئة وتحريك الإمكانيات الاستثمارية التجارية البينية والعمل على زيادة حصتها من التدفقات الاستثمارية الدولية.

وقد جاء في تقرير مناخ الاستثمار عام ٢٠٠١، أن الدول العربية شهدت خلال العام تطورات سياسية شملت تجديد رئاسة الدولة في بلدين عربيين وتكوين ٥ حكومات جديدة، والحفاظ على دورية انعقاد القمة العربية باجتماع القادة في آذار (مارس) من العام في العاصمة الأردنية عمان وإصدار العديد من القرارات المهمة لدعم التعاون في مختلف المجالات.

وفيما يتعلق بالأداء الاقتصادي تحققت معدلات نمو مرتفعة نسبياً في عدد من الدول العربية بصورة إجمالية، وبلغ متوسط النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي لسبع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات خلال العام حوالي ٣,٩% مقابل ٤,٢% عام ٢٠٠٠. وحسب التقديرات المتوافرة فإن الناتج المحلي الإجمالي سجل معدلات نمو حقيقية مرتفعة تراوحت بين ٤,٥% و ٦,٧% خلال العام في تسع دول عربية هي السودان والمغرب وقطر وموريتانيا وتونس ومصر والبحرين وسلطنة عمان وليبيا.

على صعيد التوازن الداخلي شهد عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً في خمس دول عربية من أصل أربع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات هي سلطنة عمان ولبنان والمغرب والأردن والجزائر. كما تمكنت قطر من تحويل العجز المسجل عام ٢٠٠٠ إلى فائض خلال العام موضوع التقرير.

أما على صعيد التوازن الخارجي فقد شهد عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً في مصر. كما تمكنت المغرب من تحويل العجز المسجل عام ٢٠٠٠ إلى فائض خلال العام. وواصلت تسع دول عربية تحقيق فائض في الحساب الجاري خلال العام هي قطر وسلطنة عمان والكويت واليمن والجزائر وليبيا والسعودية والبحرين والأردن.

أما فيما يتعلق بمعدل التضخم فلم يتجاوز ٨% لست عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات باستثناء ليبيا التي بلغ معدل التضخم فيها خلال العام ١٣,٦%. وقد سجل معدل التضخم انخفاضاً في عشر دول عربية هي السودان والإمارات وليبيا والبحرين وتونس والكويت ولبنان وموريتانيا وقطر ومصر.

وشهد المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار (الموازن الداخلية والخارجية ومعدل التضخم) في الدول العربية انخفاضاً خلال العام إذ بلغ (٠,٧) مقارنة مع (١,٢) عام ٢٠٠٠، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط خلال العام وانعكاس ذلك على الإيرادات العامة للدول المنتجة للنفط، واستمرار الانكماش في الطلب الكلي على السلع

والخدمات الذي تسارع اتجاهه الهبوطي في الربع الأخير من العام نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية. على صعيد التطورات التشريعية والمؤسسية فقد تواصل خلال العام استكمال التشريعات الخاصة بالاستثمار في الدول العربية، إذ تبنت كل من دولة الكويت والجمهورية اللبنانية، وللمرة الأولى، تشريعاً خاصاً بتشجيع الاستثمار الأجنبي ليتناقص بذلك، وإلى حد كبير، عدد الدول العربية التي لا يوجد فيها مثل هذا التشريع إلى دولتين فقط هما مملكة البحرين (فيما عدا تشريعها الخاص بتأسيس الشركات التجارية المعفاة) ودولة الإمارات العربية المتحدة (باستثناء ما يتعلق بالاستثمار في المنطقة الحرة في جبل علي).

من ناحية أخرى شهدت بعض الدول العربية توجهاً ملحوظاً نحو إنشاء و/أو تطوير هيئة عامة مسؤولة عن الترويج للاستثمار فيها، ومن هذه الدول التي أنشأت أو حدثت هيئاتها العامة كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية والمملكة المغربية، هذا فضلاً عن اهتمام من الدول بإنشاء مجلس أعلى خاص بالتنمية الاقتصادية كما هي الحال بالنسبة لمملكة البحرين أو مجلس أعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار كما حدث في دولة قطر.

فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية واصلت أغلب الدول العربية خلال العام بدرجات متفاوتة جهودها الخاصة بتنمية الموارد البشرية وحسن تأهيلها وإعدادها، وذلك من خلال تطوير التعليم ليتلاءم مع احتياجات سوق العمل والنهوض بكفاءة أداء القطاع العام وأنصب الاهتمام في تدريب الموظفين على التقنيات والأدوات الجديدة التي ستساهم في رفع إنتاجيتهم، بالإضافة إلى التطوير المستمر للبرامج التي تقدمها مراكز ومعاهد التكوين والتدريب المتخصصة.

على صعيد الجهود الترويجية واصلت الدول العربية خلال العام جهودها الرامية إلى تحسين وتطوير قدرات وفاعلية أجهزتها الوطنية المعنية بترويج الاستثمار لمواجهة تحديات المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى اعتماد أساليب حديثة للترويج لقطاعات اقتصادية ذات الأولوية وترويج الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الفنية والاقتصادية والمالية.

وقد شكلت الجهود الترويجية في الدول العربية خلال العام امتداداً واستكمالاً للجهود المبذولة خلال السنوات الماضية، إلا أنها تميزت بزيادة وعي الأجهزة العربية بتقنيات ووسائل الترويج الشيء الذي يمكن أن ينعكس إيجابياً على نوعية وفاعلية هذه الجهود، وترسيخ مفاهيم التخصص الترويجي المتمثل أولاً في إبراز الجاذبية الاستثمارية للبلد وللقطاعات الرائدة فيه، واستهداف استثمار الفرص التي تأكدت جدواها الأولية ودعم خدمات الاستثمار.

تحسن أداء أسواق المال العربية التسع التي يرصد تطوراتها صندوق النقد العربي (الأردن، البحرين، تونس، السعودية، سلطنة عمان، الكويت، لبنان، مصر والمغرب)، خلال العام مقارنة بعام ٢٠٠٠، من حيث القيمة السوقية في ثلاث دول هي (الأردن والسعودية والكويت)، فيما تراجع في ست منها (البحرين والمغرب وتونس وسلطنة عمان ولبنان ومصر). وشهدت قيمة التداول تحسناً في أربع دول من الدول التسع هي الأردن والبحرين والسعودية والكويت، فيما تراجعت في خمس دول هي المغرب وتونس وسلطنة عمان ولبنان ومصر. وشهد عدد الأسهم المتداولة تحسناً في أربع دول هي الأردن والسعودية والكويت ومصر، فيما تراجع في خمس دول هي البحرين والمغرب وتونس وسلطنة عمان ولبنان.

أما أسواق المال العربية غير الواردة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي (وهي الإمارات، الجزائر، السودان، العراق، فلسطين، وقطر) فتشير البيانات المتوافرة إلى أن ثلاثاً منها شهدت نشاطاً ملحوظاً خلال العام مقارنة مع عام ٢٠٠٠.

على صعيد تدفقات الاستثمارات العربية البينية للمشاريع المرخص لها في الدول العربية التي توافرت بشأنها معلومات، فقد بلغت قيمة الاستثمارات الخاصة المباشرة خلال العام حوالي ٢,٢٥ مليار دولار مقابل ١,٢٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠. استحوذت منها ست دول عربية على حوالي ٨٨,١% من إجمالي التدفقات الاستثمارية البينية وهي السعودية والسودان والجزائر ولبنان والإمارات ومصر. وبلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠١ حوالي ١٧,٢ مليار دولار، شملت جميع الدول العربية كما شهدت انتشاراً تدريجياً بين هذه الدول.

وفيما يتعلق بالتجارة العربية البينية تشير البيانات المتوافرة إلى أن قيمة التجارة العربية البينية بلغت حوالي ٣٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ مقابل ٢٧,٧ مليار دولار عام ١٩٩٩ بزيادة نسبتها ٢٠,٩%. وبلغت الصادرات البينية ١٧,٩ مليار دولار (بنسبة ٧,٣% من إجمالي الصادرات العربية) عام ٢٠٠٠ مقابل ١٤,١ مليار دولار (٨,٢%) عام ١٩٩٩ بزيادة نسبتها ٢٧%. ويعزى انخفاض نسبة الصادرات العربية البينية من إجمالي الصادرات العربية لعام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٩ إلى ارتفاع أسعار النفط عام ٢٠٠٠ باعتبار أن الصادرات النفطية تمثل وزناً نسبياً مهماً من إجمالي صادرات الدول العربية. فيما بلغت الواردات العربية البينية ١٥,٦ مليار دولار مقابل ١٣,٦ مليار دولار للفترة ذاتها بزيادة نسبتها ١٤,٦%.

تطور المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

تشير النتائج التي توصلت إليها المؤسسة من خلال تطبيق هذا المؤشر للفترة ١٩٩٥-٢٠٠١ إلى أن المؤشر قد سجل تحسناً للأعوام الثلاثة الأولى محققاً أعلى ارتفاع له عام ١٩٩٧، إذ بلغ ١,١ مقابل ١,٠٥ و ١,٠٣ لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على التوالي. فيما سجل قيمة سالبة عام ١٩٩٨ قدرها (٠,١) نتيجة لتدني أسعار النفط خلال العام. وفي المقابل سجل قيمة موجبة قدرها (٠,٩) عام ١٩٩٩ بسبب التحسن الذي شهدته أسعار النفط العالمية. وشهد تحسناً ملحوظاً عام ٢٠٠٠ إذ سجل قيمة مئوية قدرها (١,٢). وقد جاءت هذه النتائج متطابقة مع تطور المعدل العام للنمو الحقيقي في الدول العربية.

أما فيما يتعلق بالعام موضوع التقرير فقد شهد المؤشر تراجعاً، إذ أصبح بمقدار (٠,٧)، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط خلال العام وانعكاس ذلك سلباً على الإيرادات العامة للدول المنتجة للنفط وتراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما أدى إلى تراجع المعدل العام للنمو الحقيقي خلال العام ليصل إلى ٩,٣%.

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	2000	٢٠٠١
البيان							
معدل النمو الحقيقي	-	٢%	٤%	٢,٥%	٢,٨%	٤,٢%	٣,٩%
ميزان المايعة العامة % للنتائج المحلي الإجمالي	تحسن في ١١ دولة تراجع في ٤ دول	تحسن في ١٠ دول تراجع في ٤ دول	تحسن في ١١ دولة تراجع في ١٠ دولة واحدة	تحسن في ٥ دول تراجع في ١٠ دول	تحسن في ٨ دول تراجع في ٦ دول	تحسن في ١٤ دولة تراجع في ٣ دول	تحسن في ٧ دول تراجع في ٧ دول
ميزان الحساب الجاري % الناتج المحلي الاجمالي	تحسن في ١١ دولة تراجع في دولتين	تحسن في ٨ دول تراجع في ٣ دول	تحسن في ١٢ دولة تراجع في ٧ دول	تحسن في ٤ دول تراجع في ٧ دول	تحسن في ١٣ دولة تراجع في دولتين	تحسن في ١٧ دولة تراجع في دولتين	تحسن في ١١ دولة تراجع في ٤ دول
معدل التضخم	انخفض في ٤ دول ارتفع في ١٢ دولة	انخفض في ١١ دول ارتفع في ٤ دول	انخفض في ١٥ دول ارتفع في ٤ دول	انخفض في ٧ دول ارتفع في ٦ دول	انخفض في ١٣ دولة ارتفع في ٣ دول	انخفض في ٥ دول ارتفع في ١١ دولة	انخفض في ١٠ دول ارتفع في ٤ دول
المؤشر المركب	١,٠٥	١,٠٣	١,١	(٠,١)	٠,٩	١,٢	٠,٧

استثمار

دبي: إنشاء هيئة جديدة للترويج للاستثمار

تأسست هيئة دبي للاستثمار والتطوير بشكل رسمي لتقوم بمهام الترويج للاستثمار في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، اعتباراً من شهر نيسان (أبريل) ٢٠٠٢. وتعتزم الهيئة أن تكون (النافذة الموحدة) أو (المحطة الواحدة) لتقديم الخدمات المتميزة اللازمة للمستثمرين في إطار خطة "استهداف المستثمر" من مجموعة أكبر ١٠٠٠ شركة عالمية ومن ثم توجيههم للاستثمار في فرص محلية ضخمة واعدة تحقق قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطني وذلك في إطار استراتيجية تبنتها الهيئة تستهدف تطوير إمارة دبي لتصبح مركزاً جاذباً لاستقطاب الاستثمارات المحلية والعالمية ومنح الامتيازات والحوافز الاستثمارية وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص والعمل على تعزيز قنوات التواصل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص المحلي والعالمي وذلك بالإضافة إلى كونها مركزاً تجارياً ومالياً عالمياً وستعمل الهيئة على إبراز مدى جاذبية مناخ الاستثمار في دبي وخاصة لجهة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والرؤية الواضحة للحكومة وجهود التنمية البشرية الفعالة وكونها (قاعدة تجمع إقليمي) للعديد من الشركات العالمية ومركزاً ترفيهياً وسياحياً، وتتمتع بنظام مصرفي ومالي متقدم مع وجود (٥) مناطق حرة. وقد قامت هيئة دبي للاستثمار والتطوير بإطلاق موقع شبكي (www.ddia.ae) والدخول في الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (ويبا) (www.waipa.org) التي يدخل في عضويتها ١٦ هيئة ترويج استثمار من الدول العربية من أصل ١٣١ هيئة من ١٢٣ دولة (حتى ٢٠٠٢/٤).

السعودية: نشاط ملحوظ لهيئة تشجيع الاستثمار

أعلنت الهيئة العامة للاستثمار في السعودية أن نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية سيجري تحديثه وتطويره باستمرار بما ينسجم مع المتغيرات المستقبلية والعمل المتواصل لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتشجيع عودة الأموال السعودية المهاجرة التي تقدر بحوالي ٧٠٠ مليار دولار ومواجهة الآثار السلبية لأحداث ١١ أيلول (سبتمبر).

وفي إطار تدارس بنود قانون الاستثمار ومدى انسجامه مع تطلعات المملكة لتنويع القاعدة الإنتاجية تقوم الهيئة برصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب وغرف التجارة والملحقين التجاريين وخاصة حول مرئياتهم بشأن القائمة السلبية (التي تشمل القطاعات المغلقة أمام الاستثمار الأجنبي) مع مراعاة عدم الإخلال بما نصت عليه الاتفاقات المبرمة سابقاً ومتابعة إتمام دراسة المعوقات الإدارية والإجرائية للاستثمار في البلاد.

وفي هذا الصدد اعتمدت إجراءات جديدة لتسهيل دخول رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب الراغبين في البحث عن فرص استثمارية في السعودية كما اعتمدت إجراءات خاصة لسيدات الأعمال.

ووفق مصادر الهيئة العامة للاستثمار بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية منذ إنشاء الهيئة في نيسان (أبريل) من عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية نيسان (أبريل) ٢٠٠٢ حوالي ١١,٤ مليار دولار غطت ٩٧٧ مشروعاً منها ٦٠٧ مشاريع بتمويل أجنبي بالكامل بقيمة ٨,٤ مليار دولار. وقد توزعت هذه الاستثمارات بشكل رئيسي على القطاع الصناعي (٦,٦ مليار دولار) والقطاع الخدمي (٤,٧ مليار دولار) وبنسبة ضئيلة في القطاع الزراعي (٠,٠٠٧ مليار دولار). وتتوزع جنسية المستثمرين الأجانب على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وبريطانيا. وتقدر مصادر الهيئة أن إمكانات السعودية تجعلها تستطيع أن تجذب ما مقداره ٢٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مشروعات البنية الأساسية. ولتحقيق ذلك ترى أنه لا بد من مواصلة تعزيز إجراءات الإصلاح الاقتصادي وعرض الفرص الاستثمارية الجيدة وما يتطلبه ذلك من تطوير الخدمات المالية وتوفير الضمانات وتعديل القائمة السلبية وتيسير الإجراءات الإدارية.

وقد منحت الهيئة العامة للاستثمار مؤخراً ثلاثة تراخيص صناعية لمشاريع بتروكيماوية في منطقة الجبيل الصناعية بكلفة مليار دولار تنفذها شركة "شيفرون/ فيليبس" الأمريكية بالاشتراك مناصفة مع مجموعة الاستثمار الصناعي السعودية، وسيبدأ تشغيل المشروع عام ٢٠٠٦ وينتج البنزين والسيترين وإيثيل البنزين والبروبيلين. ويعتبر هذا المشروع الثاني من نوعه بين الطرفين. وكان المشروع المشترك الأول قد تأسس عام ٢٠٠٠ باستثمار بلغ ٦٥٠ مليون دولار ومثل حينها أول استثمار خاص في الصناعة البتر وكيميوية.

وفي السياق ذاته أطلقت الهيئة العامة للاستثمار مبادرة مشاريع الغاز بقيمة ٢٥ مليار دولار في إطار المشروعات الضخمة التي تخلق فرصاً استثمارية واعدة للمدى الطويل.

ومن جهة أخرى أشارت الهيئة العامة للاستثمار أنها لن تفتح حالياً مكاتب تمثيل في الخارج للترويج للاستثمار بانتظار الوقت المناسب الذي يبرر كلفة تأسيس مثل هذه المكاتب وتهتم الهيئة حالياً في التوعية الداخلية بثقافة الاستثمار في أوساط موظفي الحكومة والمجتمع ككل وإنجاز خطوات إدارية إيجابية لإزالة البيروقراطية التي تؤثر سلباً على المستثمر الفعلي والمحتمل وتوفير المعلومات الدقيقة والبيانات الحديثة وتعزيز المكونات الجاذبة لمناخ الاستثمار للبلاد وصولاً إلى الوضع التنافسي المرجو في خارطة الاستثمار العالمية. ويلعب القطاع الخاص السعودي دوراً متنامياً وفاعلاً في تعزيز القيمة المضافة للاستثمار وتبيان فرص استثمارية جديدة في مناطق جديدة مثل منطقة جازان التي تلقى اهتماماً متموياً جهوياً خاصاً أو في قطاعات جديدة مثل السياحة البيئية مساهمة منه في تعزيز الوضع التنافسي للاقتصاد السعودي وتنويع موارده.

الأردن: استراتيجية وطنية لتحسين بيئة الاستثمار

وضعت لجنة الاستثمار في المجلس الاقتصادي الاستشاري الأردني بعد عام من الدراسة توصيات الاستراتيجية الوطنية لتحسين بيئة الاستثمار. وقد تمت الموافقة الملكية على هذه التوصيات وتقرر تشكيل لجنة استثمار مشتركة للبدء في تنفيذ الخطوات العملية للاستراتيجية التي تهدف بشكل أساسي إلى وضع إطار مؤسسي للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتبني اتجاهات استثمارية جديدة ووضع دراسات قطاعية جاذبة للاستثمار وخطط قابلة للإنجاز. ويرأس اللجنة أحد ممثلي القطاع الخاص الأردني.

وقد اقترح إطار مؤسسي جديد هو الهيئة الأردنية لتنمية المشاريع (جياذ) لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية وتوفير آليات تعزيز الروابط وتنسيق الجهود وتسهيل الخدمات التي تقدم للمستثمر عبر تولى سلطات التنسيق والإشراف بين المؤسسات الأردنية المختلفة المعنية بتشجيع الاستثمار وإدارة المناطق الحرة وإدارة المناطق الصناعية المؤهلة وتشجيع الصادرات وتشجيع السياحة ومؤسسة التدريب المهني، مع مراعاة الاتفاقيات التي وقعتها الأردن مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وسيوف يركز الإطار المؤسسي الجديد الناظم للاستثمار على القيام بخمس مهام رئيسية: الاستراتيجية، الترويج، التسهيلات، الرقابة، والمساندة، في إطار منظومة تشمل كافة الجهات الحكومية والخاصة المعنية بالاستثمار والروابط الأفقية والعمودية القائمة بينهما. وقد اعتمدت اللجنة النموذج الإيرلندي كأقرب النماذج إلى طبيعة النظام المؤسسي في الأردن.

وسيراعي الإطار المؤسسي الموحد المقترح السماح بمشاركة أكثر فاعلية للقطاع الخاص وإدخال خدمة المكان الواحد لخدمات ما قبل وأثناء وما بعد الاستثمار، ووضع السياسات والاستراتيجيات في إطار خطة شاملة لتنمية الاستثمار، وتحديث قاعدة البيانات للمؤشرات القطاعية والوطنية وجمع البيانات المقارنة لتعزيز القدرة التنافسية والربحية.

وقد غطت الدراسة عشرة قطاعات اقتصادية تشمل الخدمات المهنية والصناعية والاتصالات والسياحة والألبسة والإنشاءات والنقل والتمويل والخدمات الطبية وتكنولوجيا المعلومات. واعتمدت على إجراء تحاليل كمية لمعايير الأداء والقدرة التنافسية لكل قطاع ووضع تصور مستقبلي للنمو القطاعي خلال خمس السنوات المقبلة، وذلك على أساس التقديرات التالية:

- رفع معدل النمو الاقتصادي الأردني من ٤,٢% عام ٢٠٠١ إلى ٦ - ٧,٥% عام ٢٠٠٦،
- خلق فرص عمل تتراوح تراكميا بين ١٨٠ - ٢٨٠ ألف فرصة مباشرة وغير مباشرة بحلول عام ٢٠٠٦،

- استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بمعدل ١,٤-٢,١ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٦،
- رفع معدل الإيرادات الحكومية إلى ٢,٣ مليار دينار بحلول عام ٢٠٠٦،
- تخفيض ضريبة الدخل على المؤسسات المالية (من ٣٥% إلى ٢٠% ثم إلى ١٠% بحلول عام ٢٠٠٤) والمؤسسات التجارية (من ٢٥% إلى ١٥% ثم ١٠% بحلول عام ٢٠٠٤).

وقد حددت اللجنة العوامل التي تؤثر على تحفيز الربحية والتنافسية وهي: تخفيض كلفة عناصر الإنتاج وتبسيط الإجراءات والكلفة الإدارية لإقامة المشاريع وتحسين مستوى كفاءة الموارد البشرية وتوفير بنية تحتية عالية الجودة وخفض الضرائب وتقديم الحوافز وخلق بنية تشريعية متفاعلة والإفادة من مزايا الاتفاقات الدولية الخاصة بالتجارة وتقليل الدورة الزمنية للخدمات المساندة. وقد ركزت اللجنة على أهمية تطوير هذه المبادرة الاستثمارية على أسس مستدامة وطويلة الأمد في الأردن.

لبنان: الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات

تعتزم المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) تعزيز جهودها لجذب الاستثمارات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات للإفادة من توافر الموارد البشرية الماهرة وعالية التأهيل والمناخ الاستثماري المنفتح. ويقدر حجم سوق إنتاج برمجيات الحاسوب والخدمات المرتبطة به في لبنان بحوالي ١٥٠ مليون دولار في السنة، وفق مصادر الجمعية المعلوماتية المهنية اللبنانية، يصدر منها نحو ٣٥ مليون دولار ويؤمل أن ترتفع صادراتها إلى الأسواق العربية خلال العام المقبل وخاصة السوق السعودي، الذي يمثل ٤٠% من سوق تقنية المعلومات في الشرق الأوسط ويستورد ما قيمته ٥,٢٥ مليون دولار في السنة من البرمجيات من لبنان، إضافة إلى أن السوق السعودية تعتبر أسرع أسواق تقنية المعلومات نمواً في المنطقة بمعدل ٢٠% سنوياً. كما أن السعودية تحوز على الحصة الأكبر من الإنفاق على تقنية المعلومات الذي بلغ ما قيمته ٤,٦ مليار دولار أمريكي.

قطر: زيادة الاستثمارات الأجنبية الواردة

في إطار الخطة الخمسية الجديدة، ومع تنامي جاذبية البيئة التشريعية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، تعتزم دولة قطر جذب ١٥,٧ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والبتروكيماويات استكمالاً لجهودها التي بدأت منذ سبع سنوات والتي استقطبت عبرها حوالي ٢٨ مليار دولار لهذا القطاع. وتهدف قطر من ذلك لتعزيز جهود تنويع الدخل لتخفيض مساهمة إيرادات النفط إلى ٢٠% ورفع مساهمة قطاع الغاز والصادرات الصناعية إلى ٨٠%.

من جهة أخرى تتضمن الخطة الخمسية استثمارات لأنشطة التنقيب في قطاع النفط بقيمة ٣,٦ مليار دولار لزيادة الطاقة الإنتاجية، كما خصصت ما قيمته ٤,٧ مليار دولار لتطوير حقل الشمال لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال من ١٣ مليون طن سنوياً إلى ٣٥ مليون طن سنوياً بحلول عام ٢٠٠٧ وكذلك استثمار ما قيمته ٢,٥ مليار دولار في قطاع البتر وكيميائيات و ٤,١ مليار دولار لتوسيع منشآت التكرير و ٨٢٦ مليون دولار لمشروعات سوائل الغاز الطبيعي.

كما تحرص قطر في إطار هذه الخطة على تعزيز الاهتمام بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع الإفادة من دول لها تجارب ناجحة في هذا المجال مثل كوريا الجنوبية التي يوجد لديها ما يزيد على ١٠ آلاف شركة صغيرة ومتوسطة.

المغرب: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

وفق المصادر الرسمية بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب عام ٢٠٠١ حوالي ٣ مليارات دولار. وتتوقع هذه المصادر أن يستقطب المغرب عام ٢٠٠٢ استثمارات أجنبية بقيمة ٢,١ - ٢,٥ مليار دولار عبر فرص استثمارية يوفرها برنامج الخصخصة المغربي والذي سيشمل هذا العام بيع حصة الحكومة في بعض الشركات العامة الصناعية مثل الشركة الوطنية لصناعة السيارات وشركة التبغ المغربية (التي تبلغ مبيعاتها السنوية نحو ٨٠٠ مليون دولار) وكذلك حصتها في بعض المصارف التجارية مثل البنك الشعبي. ويعتزم المغرب في وقت لاحق طرح مناقصة دولية لبناء شبكة هاتف ثابت ثانية. وقد سبق أن طرحت مناقصة الشبكة الثانية للهاتف النقال عام ١٩٩٩ بقيمة ١,١ مليار دولار. وقد استثمرت شركة فيفاندي الفرنسية بحصة ٣٠% من شركة اتصالات المغرب بقيمة ٢,٣ مليار دولار.

اتجاهات

تداعيات "انرون/ارثر اندرسون": خطوات لتعزيز الشفافية في المعاملات المالية

يشهد المجتمع الدولي دعوات متزايدة لتسريع وترسيخ مبدأ الشفافية في أداء الأعمال وخاصة بعد الفضيحة التي أثارها انهيار مجموعة انرون العملاقة العاملة في قطاع الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠١ والدور الذي لعبته شركة المحاسبة العالمية ارثر اندرسون المدقق المالي لشركة انرون في إخفاء الحقائق عن المساهمين و اتهامها بتعطيل العدالة بتدمير آلاف الوثائق المحاسبية المتعلقة بشركة انرون وعن لجنة التحقيق والتستر على الوضع المالي المتردي للشركة مما ضلل المستثمرين وحملة الأسهم. وكان من التداعيات المباشرة لفضيحة انرون في الولايات المتحدة قيام الكونغرس الأمريكي مؤخراً ولأول مرة وبشكل سريع بإقرار مشروع قانون للإصلاح المالي بهدف تعزيز الشفافية في الممارسات والإجراءات المالية. وبموجب هذا القانون سيتم إنشاء هيئة مالية رقابية جديدة لتنظيم قطاع التدقيق المحاسبي وإلزام الشركات بالإفصاح وسرعة تقديم المعلومات حول عمليات شراء وبيع الأسهم للكشف عن العمليات التي تتم بناء على تسريب معلومات سرية بطريقة غير مشروعة واحاطة حملة الأسهم بالمعلومات الحقيقية لأداء الشركة واستثماراتها. كما أن هنالك توجهاً قوياً في الأوساط المالية الرقابية لمقاربة معايير الإفصاح وإجراءاته على مستوى العالم وبالذات بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية وتفعيل ذلك من خلال المجلس الدولي لمعايير المحاسبة وخاصة في مجال خيارات شراء الأسهم وحقوق الملكية. ومن جهة أخرى تزايدت الدعوات للفصل بين خدمات الاستشارة وخدمات تدقيق الحسابات وخاصة أن عمليات الاندماج والتملك خلقت شركات مالية عملاقة تعمل في كافة مجالات الاستشارة والاستثمار والتدقيق مما يخلق تضارباً في المصالح على حساب الحفاظ على شفافية التعامل مع حقوق المساهمين.

ووفق تحليل صدر مؤخراً في صحيفة الفاينانشال تايمز، فقد فرض في الولايات المتحدة الأمريكية (وفق تشريع عام ١٩٣٣ و ١٩٣٤ وفي أعقاب انهيار أسواق الأسهم عام ١٩٢٩ وما أعقبه من مرحلة الكساد الكبير) على الشركات العامة المدرجة في الأسواق المالية الإفصاح عن بيانات مالية دورية وفق اللوائح الرقابية التي وضعتها هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) كأحد آليات الشفافية المطلوبة لتخفيف آثار المخاطر العادية للاستثمار.

ونذكر هنا ما تبين مؤخراً حول قضية شركة بوينغ التي كانت على حافة أزمة مالية بسبب ارتفاع التكاليف وتدني الإنتاجية عام ١٩٩٧ والتي أخفت هذه الحقائق عن المساهمين بسبب عزمها الاندماج مع شركة ماكdonald دوغلاس وتواطؤ شركة المحاسبة المسؤولة عن مراجعة البيانات المالية للشركة بعدم إلزام الإدارة بالمعايير القانونية والمحاسبية السليمة، مما أحل بمبدأ الشفافية وأضر بحقوق المساهمين الذين رفعوا دعاوى على الشركة قامت بموجبها الشركة بالمصالحة ودفع التعويضات المطلوبة في مطلع عام ٢٠٠٢ .

ومن جهة أخرى تتعرض حالياً سبع شركات مالية كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية (منها ميريل لينش وكريدي سويس ومورغان ستانلي) للتحقيق بسبب ممارساتها في وول ستريت بتهمة إساءة توجيه المستثمرين بشكل متعمد من قبل المحللين التابعين لها وخلق ما يدعى بفقاعة أسهم الاقتصاد الجديد. وقد وافقت شركة ميريل لينش على دفع غرامة تسوية قيمتها ١٠٠ مليون دولار للمدعين.

وقد أصبحت الشفافية مطلوبة في كافة مناحي الحياة لأهميتها للمستهلك ولمصداقية هذه الشركات في الحفاظ على حقوقه. فمثلا برزت في الثمانينات مطالب للإفصاح والشفافية في قطاع مصنعي المواد الغذائية بوضع تفاصيل المكونات التي تدخل في تركيبية المواد الغذائية كي يعرف المستهلك هذه المعلومات بشكل شفاف وواضح ويقرر على أساسها شراء هذه المواد من عدمه وخاصة ما يتعلق بنسبة الدهون والأملاح والمواد الحافظة والمواد الملونة وخلافه.

وفي مطلع عام ٢٠٠٠ وبعد بروز مشكلات أعطاب في تصاميم بعض موديلات السيارات، فرضت متطلبات الشفافية على شركات تصنيع السيارات الإفصاح عن سجل الأمن لكل موديل للحفاظ على السلامة العامة. كما شمل الإفصاح قطاع الصحة لإبراز الأخطاء الطبية التي تسببت في حالات وفاة وصلت عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٩٨ ألف حالة وكذلك مطالب لمزيد من الشفافية في القطاع المصرفي لتبيان توزيع القروض وفق الأجناس والنوع الاجتماعي والفئات العمرية لإضفاء مزيد من الشفافية على معاملات هذه البنوك وتبيان حالات التمييز غير المبررة. وينطبق ذلك على الحملات الانتخابية كذلك.

وتتطلب الشفافية تحسين الممارسات لدى الهيئات والمنظمات الحكومية والأهلية على حد سواء وذلك بالاستخدام المكثف للتقارير النمطية الدورية التي تذكر فيها الأرقام والبيانات التي تؤثر على جوانب الأداء وتحدد درجة الانضباط وفق المقاييس الموضوعية.

ويستدعي ذلك تعزيز الوعي الاقتصادي والسياسي وخلق مجموعات ضاغطة في المجتمع المدني لمتابعة متطلبات الشفافية والإفصاح وإيصال الممارسات الخاطئة لوسائل الإعلام لفضحها قبل أن تتعمق الآثار السلبية الناجمة عنها.

كما يستوجب ذلك مراجعة المتطلبات والإجراءات القديمة والتي أصبحت لا تعكس دقائق وتفاصيل الواقع وبالتالي يضعف أثرها في حماية المستهلك والمواطن.

وفي المحصلة فإن ذلك يفرض التوجه الحديث للتشريع لإقرار مبدأ الشفافية في التعامل وتعزيز نظم الإفصاح والرقابة وجعلها أكثر ديناميكية ومرونة والتصاقا بالتغيرات على أرض الواقع بحيث تكون المعلومات والبيانات التي تجمع في هذا الإطار دقيقة ومفيدة وقابلة للتحديث المستمر مع الحرص على توسيع نطاق المعلومات لتشمل البيانات التي تمس قضايا البيئة والأمن والمخاطر الصحية. ولا شك في أن مثل هذه العملية معرضة لوجود ثغرات قد تقلل من فاعليتها وتشوه حسن استخدام المعلومات لما فيه المصلحة العامة ومصالح مختلف قطاعات الجمهور المستهدفة.

وعودة إلى فضيحة انرون/اندرسون، فإن آثارها السلبية اثر إعلان إفلاسها شملت حملة الأسهم والمستثمرين في الولايات المتحدة وأحاء أخرى من العالم وكذلك في بعض الدول العربية كشركة الراجحي المصرفية للاستثمار في السعودية التي سجلت خسائر تقارب ١٠٠ مليون دولار بسبب عقد لشراء معادن مع شركة انرون المنهارة، وكذلك دخول المؤسسة العربية المصرفية في عمليتين لصالح شركة انرون مع مصارف عالمية أخرى أحدهما فتح اعتمادات مستندية بقيمة ٧٦ مليون دولار والأخرى قرض مشترك بقيمة ١,٢ مليار دولار.

ولعل الدرس المستفاد من قضية انرون والذي استشرته كافة دوائر صنع القرار خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية هو الحرص على الشفافية التي يشرعها القانون ويحميها وفرض استخدام آليات الإفصاح في كافة الممارسات المرتبطة بالعمليات المالية مع السعي لتوفير الموارد المالية والدعم الكافي لتعزيز تطبيقها مع استمرار تفعيلها لتواكب التغيرات وتحافظ على درجة الشفافية المطلوبة وبالتالي خلق تداعيات ايجابية تعزز مصداقية النظام المالي العالمي ومؤسساته من فقدان ثقة المستهلكين في مثل تلك المؤسسات الكبرى المنتشرة أنشطتها على صعيد العالم وكذلك أهمية حسن إدارة الشركات (Corporate Governance).

ويصب في هذا السياق قيام وكالة التقويم الائتماني العالمية ستاندرد أند بورز بأخذ المبادرة ووضع مقترح لتبني إجراءات مالية جديدة متشددة لقياس عوائد الشركات والتخلص من ثلاث ممارسات كانت سائدة لتضخيم هذه العوائد مما يعتبر خطوة إيجابية لإعادة الثقة في أوساط المستثمرين وكذلك تعزيز مصداقية النظام المحاسبي والمالي الأمريكي بعد أن أضرت به الفضائح المتتالية.

تجارة

ملامح التجارة العربية البينية خلال العقد الماضي

يبين الجدول التالي تفصيل تطور حصة التجارة العربية البينية (صادرات و واردات) ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ في الدول العربية وفق قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ودليل اتجاه حركة التجارة العالمية لصندوق النقد العالمي. وفق مقارنة البيانات المذكورة نجد أن نسبة الصادرات العربية البينية انخفضت من ٩,٧٧% عام ١٩٩٠ إلى ٧,٢٩% عام ٢٠٠٠ وكذلك انخفضت الواردات العربية البينية من ١١,٣٩% عام ١٩٩٠ إلى ٩,٩٦% عام ٢٠٠٠. ووفق بيانات عام ٢٠٠٠ في مجال الصادرات العربية البينية تبوأَت الصومال المرتبة الأولى (٦١% من صادراتها الخارجية) يليها لبنان (٤٥%) ثم الأردن (٣٠,٥%) والسودان (١٥,٥%) ومصر (١٢,٣%). أما بالنسبة للواردات العربية البينية عام ٢٠٠٠ فإن سلطنة عمان احتلت المرتبة الأولى (٣٨% من وارداتها الإجمالية) تليها اليمن (٣٦%) والبحرين (٢٩%) وقطر (١٦,٦%) والسودان (١٦,٤%). وقد نما كل من الصادرات العربية والواردات العربية ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ بمعدل سنوي متوسط بلغ ١٧% و ١٥% على التوالي. وما زالت حصة التجارة العربية تشكل نسبة ضئيلة من التجارة العالمية (صادرات و واردات) حول ٣,٢% خلال هذه الفترة .

بيان مقارنة لوضع الصادرات العربية الإجمالية والعربية البينية ما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ (مليون دولار)

%	2000		%	1990		الدولة	تسلسل
	بينية عربية	إجمالي		بينية عربية	إجمالي		
30.49%	579.00	1,899.00	42.25%	390.00	923.00	الأردن	1
7.73%	3,347.00	43,295.00	5.86%	1,285.00	21,917.00	الإمارات	2
10.82%	617.00	5,700.00	5.84%	224.00	3,836.00	البحرين	3
8.31%	485.00	5,839.00	10.38%	369.00	3,556.00	تونس	4
1.33%	259.00	19,535.00	2.58%	284.00	11,009.00	الجزائر	5
8.23%	6,484.00	78,756.00	10.46%	4,648.00	44,417.00	السعودية	6
15.45%	279.00	1,806.00	17.51%	90.00	514.00	السودان	7
19.06%	981.00	5,146.00	18.69%	787.00	4,210.00	سوريا	8
61.26%	117.00	191.00	57.33%	86.00	150.00	الصومال	9
4.62%	651.00	14,097.00	6.32%	652.00	10,314.00	العراق	10
11.64%	1,317.00	11,319.00	51.78%	2,852.00	5,508.00	سلطنة عمان	11
6.32%	728.00	11,527.00	5.74%	189.00	3,293.00	قطر	12
1.92%	375.00	19,574.00	6.51%	533.00	8,182.00	الكويت	13
44.96%	321.00	714.00	48.03%	219.00	456.00	لبنان	14

%	2000		%	1990		الدولة	تسلسل
	بينية عربية	إجمالي		بينية عربية	إجمالي		
3.62%	434.00	12,000.00	3.31%	459.00	13,879.00	ليبيا	15
12.32%	569.00	4,620.00	11.18%	289.00	2,585.00	مصر	16
4.58%	365.00	7,963.00	8.68%	373.00	4,299.00	المغرب	17
0.92%	4.38	477.00	0.32%	1.49	469.00	موريتانيا	18
5.01%	205.00	4,094.00	3.01%	47.00	1,561.00	اليمن	19
7.29%	18,117.38	248,552.00	9.77%	13,777.49	141,078.00	المجموع	

بيان مقارنة لوضع الواردات العربية الإجمالية والعربية البينية (عام ١٩٩٠ و عام ٢٠٠٠)
مليون دولار

%	2000		%	1990		الدولة	تسلسل
	بينية عربية	إجمالي		بينية عربية	إجمالي		
10.92%	502.00	4,597.00	25.80%	666.00	2,581.00	الأردن	1
8.43%	3,336.00	39,584.00	8.29%	951.00	11,472.00	الإمارات	2
29.28%	1,350.00	4,611.00	53.33%	1,979.00	3,711.00	البحرين	3
7.94%	666.00	8,389.00	6.63%	406.00	6,127.00	تونس	4
3.03%	294.00	9,688.00	1.92%	185.00	9,649.00	الجزائر	5
3.71%	1,124.00	30,299.00	11.48%	2,764.00	24,081.00	السعودية	6
16.43%	255.00	1,552.00	34.10%	445.00	1,305.00	السودان	7
9.58%	376.00	3,926.00	6.27%	150.00	2,392.00	سوريا	8
7.53%	29.00	385.00	6.35%	25.00	394.00	الصومال	9
14.53%	399.00	2,746.00	14.19%	926.00	6,526.00	العراق	10
37.99%	2,042.00	5,375.00	26.74%	729.00	2,726.00	سلطنة عمان	11
16.64%	541.00	3,252.00	11.62%	197.00	1,695.00	قطر	12
13.99%	1,066.00	7,619.00	0.05%	2.00	4,049.00	الكويت	13
11.85%	738.00	6,230.00	16.86%	424.00	2,515.00	لبنان	14
14.80%	606.00	4,095.00	5.90%	334.00	5,663.00	ليبيا	15
9.09%	1,259.00	13,849.00	2.07%	191.00	9,216.00	مصر	16
5.19%	644.00	12,412.00	13.04%	1,032.00	7,913.00	المغرب	17

%	2000		%	1990		الدولة	تسلسل
	بينية عربية	إجمالي		بينية عربية	إجمالي		
5.02%	31.00	618.00	6.44%	25.00	388.00	موريتانيا	18
36.10%	839.00	2,324.00	21.17%	505.00	2,385.00	اليمن	19
9.96%	16,097.00	161,551.00	11.39%	11,936.00	104,788.00		المجموع

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشروع زراعي

الجمهورية العربية السورية

- مشروع مصنع الأعلاف المتكاملة هو مشروع زراعي تتوافر دراسة جدواه الفنية والاقتصادية والمطلوب تمويله.

- يهدف المشروع إلى إنتاج علائق علفية متكاملة ومتوازنة تنفق مع احتياجات الحيوانات المستهدفة على شكل كبسولات مكونة مزيجا من الأعلاف المألثة (التبن المعالج باليوريا) والأعلاف المركزة (الشعير، النخالة، كبسة القطن، نواتج غربلة القمح، طحين وقشر العدس...)، مع بعض الإضافات المكملة (الحجر الكلسي، ملح الطعام الفتيامينات والمعادن النادرة...).

- التكاليف الاستثمارية: ٢,٢ مليون دولار.

- تكاليف التشغيل السنوية: ٦,٤ مليون دولار

- معدل العائد الداخلي: ٣٠%.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - مديرية الاستثمار

هاتف: ٢٣٢٢٩٥٤-١١٩٦٣

فاكس: ٢٢٤٤٠٢٣ - ٢٢٤٤٠٧٨-١١٩٦٣

ص.ب ٣٠٤٨٧ دمشق

الجمهورية العربية السورية

مشروع تجاري الجمهورية اليمنية

يهدف المشروع إلى إقامة مركز تجاري في مجال التجارة الإلكترونية وتقنية وخدمات الكمبيوتر

- موقع المشروع: المنطقة الحرة بمدينة عدن، الجمهورية اليمنية.
- السوق المستهدف: اليمن ودول شرق أفريقيا.
- نوعية المشاركة: مساهمة في تمويل المشروع بنسبة ٥٠%، مع توافر الأرض بمساحة ١٥٠٠٠ متر مربع
- التكاليف الاستثمارية: ٥ ملايين دولار.
- معدل العائد الداخلي: ١٠%
- فترة استرداد رأس المال: ١٠ سنوات
- للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :
السيد عبدالله سالم الخضر
الشركة اليمنية للاستثمار (يمنكو)
هاتف - فاكس: ٦٧٠١٨٣٦ - ٩٦٦٢
جدة - المملكة العربية السعودية

مشاريع صناعية

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

مجموعة مشاريع صناعية والمطلوب مشاركة رأس المال الأجنبي في تنفيذها:

- ١- مشروع مصنع الملامين
- هدف المشروع: استغلال مادة اليوريا.
- التكاليف الاستثمارية: ٥٠ مليون دولار .
- الطاقة الإنتاجية: ٣٠ ألف طن سنويا.
- المواد الخام: متوفر محليا بنسبة ٩٠% .
- التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض منه.

- ٢- مشروع التوسع في صناعة النضائد السائلة
- هدف المشروع: سد احتياجات السوق المحلي من النضائد.
- التكاليف الاستثمارية: ١٢ مليون دولار .
- الطاقة الإنتاجية: ٢٥٠ ألف قطعة سنويا.
- المواد الخام: متوفرة محليا (بولي بروملين).
- التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض منه.

- ٣- مشروع إعادة تصنيع المخلفات الورقية
- هدف المشروع: استغلال الاحتياطي الكبير من المخلفات الورقية.
- التكاليف الاستثمارية: ١٣ مليون دولار أمريكي.
- الطاقة الإنتاجية: ١٠٠ ألف طن سنويا
- المواد الخام: متوفرة محليا بنسبة ٩٠% .
- التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض.
للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :

هيئة تشجيع الاستثمار
ص.ب ٨٠٦٥١ - الزاوية
طرابلس - ليبيا
هاتف: ٢١٨٢١٣٣٥١٢٧١
فاكس: ٢١٨٢١٣٦٠٨١٨٣

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.